

بايدن يتحرك دبلوماسياً لتخطي انتكاسة أفغانستان

الرئيس الأميركي يسعى لإحياء تحالفات بلاده التقليدية ضد الصين

يُدشن الرئيس الأميركي جو بايدن جولة دبلوماسية جديدة يسعى من خلالها لترميم صورة بلاده وإدارته بعد الانتكاسة التي مُنيت بها في أفغانستان إثر الانسحاب الفوضوي من هناك، وذلك تزامناً مع استمرار الضغوط الداخلية التي تواجهها إدارته بسبب الانسحاب الذي انتهى أطول حرب خاضتها الولايات المتحدة وهزرت صورتها دولياً بشكل كبير.

واشنطن - دفع الرئيس الأميركي جو بايدن بتحركات دبلوماسية جديدة للحد من تهوي صورة الولايات المتحدة على خلفية الانتكاسة التي مُنيت بها في أفغانستان.

وفي مواجهة الضربة القوية التي تلقتها سمعته وإدارته جراء الانسحاب الفوضوي من أفغانستان في الحادي والثلاثين من أغسطس الماضي سيعقد الرئيس الأميركي سلسلة من اللقاءات الدبلوماسية عالية المستوى خلال الأيام القادمة محاولاً إحياء تحالفات واشنطن التقليدية في مواجهة الصين.

وسيلقي الرئيس الأميركي في البداية كلمة أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة في الحادي والعشرين من سبتمبر، والتي تعقد هذه السنة بصيغة هجينة تجمع بين الافتراضي والشخصي.

وأعلن نحو مئة من قادة الدول والحكومات نيتهم المجيء إلى مقر الأمم المتحدة في نيويورك، حسب ما تظهره قائمة مؤقّدة تضم المشاركين.

وفيما لم يتخل بايدن عن النهج الصارم الذي اعتمده سلفه دونالد ترامب في مواجهة الصين إلا أنه ينوي الشروع في ذلك بطريقة مختلفة: فالرئيس الديمقراطي لا يريد أن يكون في مواجهة ثنائية مع الصين بل يريد التركيز على لعبة التحالفات. وأجرى محادثات هاتفية قبل فترة قصيرة مع نظيره الصيني شي جينبينغ للتحقق من أن قنوات التواصل لا تزال مفتوحة.

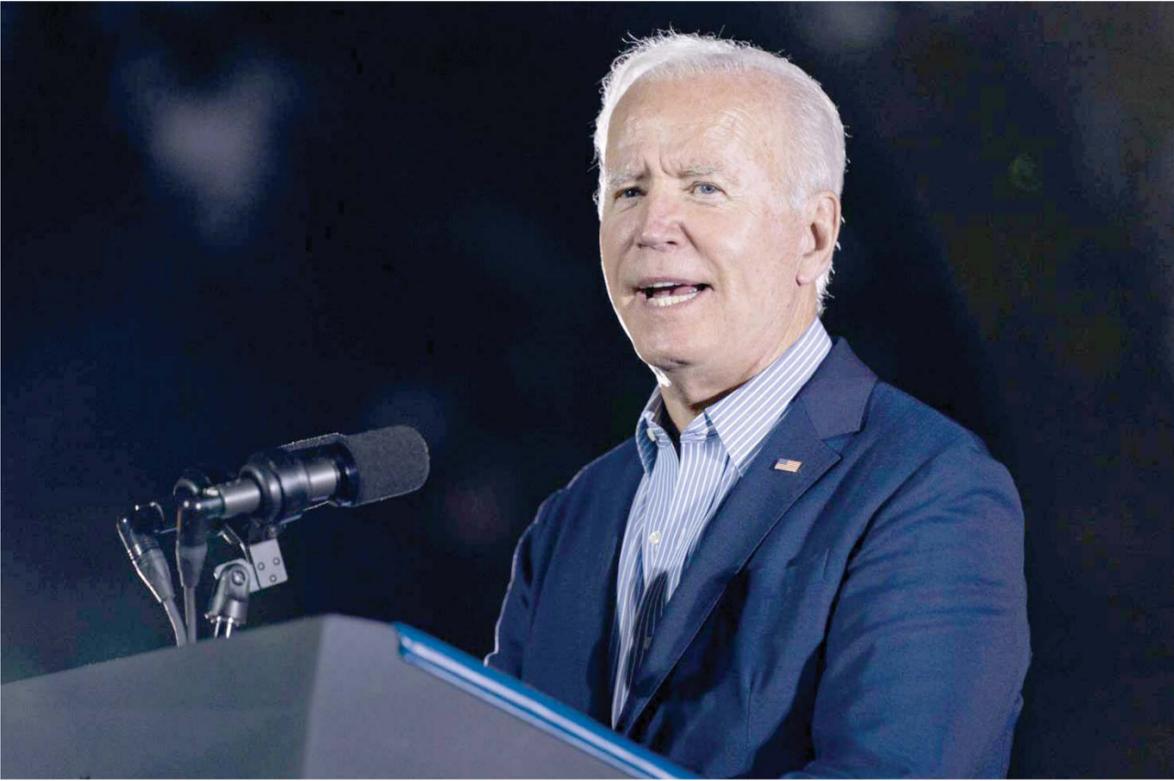
ولن يتردد في استحداث فضاءات لمبادرات متعددة الأطراف؛ فالإي جانب لقاءات الخريف الرئيسية -مثل قمة مجموعة العشرين في روما في الثلاثين من الحادي والثلاثين من أكتوبر وقمة المناخ (كوب 26) في غلاسكو من غرة نوفمبر إلى الثاني عشر منه- يريد بايدن أن ينظم مطلع ديسمبر "قمة من أجل الديمقراطية" عبر الإنترنت.

وفي هذا اللقاء يتمثل التحدي الأول في تحديد قائمة المشاركين، إذ ينبغي عدم إثارة امتعاض أي بلد حليف للولايات المتحدة دون تقييد طموحات بايدن الكبيرة، والذي يرى أن الولايات المتحدة ينبغي أن تقود العالم "من خلال تشكيلها قذوة له".

وذكرت "واشنطن بوست" و"بوليتيكو" أن الرئيس الأميركي يريد أيضاً خلال اجتماع الجمعية العامة اقتراح عقد قمة دولية مكرسة للتفكير ضد كوفيد - 19. وبعد ذلك سيعتقد جو بايدن في الرابع والعشرين من سبتمبر في واشنطن رؤساء وزراء الهند واليابان وأستراليا في إطار التحالف الرباعي المعروف باسم "كواد" أو "الحوار الأمني الرباعي".

وستسمح هذه القمة الرباعية بين بايدن ورئيس وزراء كل من أستراليا سكوت موريسون والهند نارندرا مودي واليابان يوشيهيدي سوغا "بتعزيز الروابط وتعميق التعاون"، سواء على صعيد مواجهة وباء كوفيد - 19 أو على صعيد مكافحة التغير المناخي.

ويريد الشركاء الأربعة كذلك الالتزام بجعل "منطقة الهند - المحيط الهادئ مفتوحة وحرّة"، وهي عبارة دبلوماسية



صورة إدارة بايدن تأثرت كثيراً بالانسحاب من أفغانستان

خمس ساعات وذهب بعضهم إلى حد المطالبة باستقالة وزير الخارجية.

وصرخ براين ماست وهو يحمل صوراً لعسكريين قتلوا نهاية أغسطس في كابول "لقد تلاعبتم بأجهزة الاستخبارات". ورد أنتوني بلينكن، الذي خرج لمدة وجيزة عن هدوئه المعهود عندما اتهمه النائب روني جاكسون باستغلال مقتل العسكريين، "ما تقولونه خاطئ بكل بساطة".

كما رد على نائبة اتهمته بـ"الخيانة" قائلاً "أنا أخضع للمساءلة وقمنا بما كان ينبغي علينا القيام به".

وقال وزير الخارجية الأميركي "حتى أكثر التحاليل تشاؤماً لم تتوقع انهيار القوات الحكومية في كابول قبل انسحاب القوات الأميركية. وما من شيء يظهر أن بقاها لفترة أطول كان سيجعل القوات الأفغانية أكثر مقاومة واستقلالية".

وأضاف "استعدنا لعدد كبير من السيناريوهات" ما سمح -حسب قوله- بإجلاء 124 ألف شخص.

الأجانب والأفغان الذين قد يواجهون حملات انتقامية من حركة طالبان. وقتل 13 عسكرياً أميركياً في هجوم شنه تنظيم الدولة الإسلامية - ولاية خراسان واستهدف عملية الإجلاء أمام مطار كابول. وقال النائب الجمهوري مايكل ماكول "رفض الرئيس الإصغاء إلى جنرالاته ومسؤولي الاستخبارات الذين حذروه بالتحديد مما سيحصل خلال انسحابنا" مندداً بحصول "كارثة تاريخية واستسلام غير مشروط أمام حركة طالبان".

واتهم بايدن وبلينكن بعدم الإيفاء بوعدهما الذي يقضي بعدم ترك أي أميركي في أفغانستان بعد الانسحاب. والجميع المسؤول ما عدا أنفسهم وحركة طالبان.

وفي حين خفف الديمقراطيون الانتقادات الصادرة من جانبهم منذ أغسطس، كلف الجمهوريون في المقابل هجماً عليهم خلال الجلسة التي استمرت

الانسحاب في تصعيد. (...) حركة طالبان (آنذاك) كانت أقوى عسكرياً من أي وقت مضى" منذ هجمات الحادي عشر من سبتمبر 2001 التي تقف وراء التدخل الغربي في أفغانستان، في حين أن عدد القوات الأميركية على الأرض كان الآن أقل أيضاً.

والسبب في ذلك الاتفاق المبرم بين إدارة ترامب وطالبان الذي نص على الانسحاب الكامل للقوات الأجنبية من أفغانستان والإفراج عن خمسة آلاف متمرّد.

وأكد بلينكن أنه من دون هذا الاتفاق "لم يكن لينجز الانسحاب بالضرورة وفقاً لهذا الجدول الزمني".

وتلقى الانسحاب الأميركي من أفغانستان دعماً من جزء كبير من الطبقة السياسية الأميركية إلا أن إنجازته تعرض للانتقاد من كل الأطراف بعدما تحول إلى كارثة فعلية بعد عودة طالبان إلى الحكم. واضطرت الولايات المتحدة على عجل إلى إقامة جسر جوي لإجلاء

وبموازاة ذلك تستمر الضغوط على إدارة بايدن داخلياً بسبب الانسحاب الفوضوي من أفغانستان بعد سيطرة حركة طالبان المنتهدة على البلاد في الخامس عشر من أغسطس.

ودافع وزير الخارجية أنتوني بلينكن أمام الكونغرس مساء الثلاثاء عن الانسحاب المذكور الذي وصف بأنه "كارثة تاريخية واستسلام غير مشروط".

وبلهجة حازمة لم يسبق أن استخدمها هذا الدبلوماسي الشوش حتى الآن رد بلينكن على الاتهامات بشأن عدم الاستعداد بشكل كاف للانسحاب والتي أثنى بعضها من صفوف المعسكر الديمقراطي أيضاً. وشن هجوماً مضاداً بتحميله ترامب

المسؤولية الكبرى عن الوضع. وقال خلال جلسة في مجلس النواب الأميركي "لقد ورثنا مهلة لكننا لم نرث خطة".

ورأى أن الرئيس بايدن لم يكن لديه خيار آخر عند دخوله البيت الأبيض مطلع العام الحالي "إلا وضع حد للحرب أو

ميركل تريد ضم دول البلقان إلى الاتحاد الأوروبي لمواجهة النفوذ التركي

بلغراد - عكس إعلان المستشارة الألمانية أنجيلا ميركل الثلاثاء عن انضمام دول البلقان الغربية إلى الاتحاد الأوروبي يصّوب في "المصلحة الجيوستراتيجية المطلقة" للكتل في مواجهة نفوذ قوى أخرى، رغبة من ميركل في تحجيم دور تركيا في هذه الدول.

واختتمت ميركل الثلاثاء رحلة بدأتها الاثنين في صربيا، وهي إحدى آخر جولاتها الخارجية قبل تنحيتها من منصبها في أعقاب الانتخابات المقرر تنظيمها في السادس والعشرين من سبتمبر الجاري.

وقالت المستشارة الألمانية إثر لقائها في بلغراد الرئيس الصربي الكسندر



ألبانيا وغيرها من دول البلقان مناطق نفوذ تركية

ونجحت تركيا في التغلغل الناعم داخل مؤسسات ومجتمعات دول البلقان مرتكزة على منطلقات تاريخية استعمارية تعود إلى تواجد الإمبراطورية العثمانية في المنطقة قبل عقود، لكنها أحسنت، حسب مراقبين، الاستثمار أيضاً في إهمال الاتحاد الأوروبي لحدوده الشرقية، ما سمح بتجر نيارات الإسلام السياسي المولوية لأنقرة وغيرها وتغلغلها في مؤسسات هذه الدول الرخوة التي لا تزال تحاول الانضمام إلى الكتلة الأوروبية. وتشكل البانيا مثلاً لدول البلقان التي باتت منطقة نفوذ تركية.



أنجيلا ميركل
انضمام دول البلقان إلى الاتحاد يساعدها في مواجهة نفوذ قوى أخرى

وكان البلدان قد وقعا في وقت سابق جملة من الاتفاقيات شملت مجالات عدة، بينها بيان سياسي مشترك حول تأسيس مجلس التعاون الاستراتيجي رفيع المستوى، خلال مراسم أقيمت في المجمع الرئاسي التركي بحضور أردوغان وضيغه رئيس الوزراء الألباني إيدي راما.

وشملت الاتفاقيات الثنائية أيضاً مجالات الصحة والتعليم والشؤون الدينية، حيث تم توقيع بروتوكول لترميم مسجد قورشونلو التاريخي العثماني في مدينة إسكودرة الألبانية.

استغل الرئيس التركي رجب طيب أردوغان العديد من العوامل للتمدد هناك.

وتستغل تركيا أساساً التردد الأوروبي إزاء ضم هذه الدول إلى الكتلة وإغلاق باب انضمامها هي الأخرى لتوسع نفوذها في البلقان.

وفي تيرانا ستلتقي ميركل الثلاثاء قادة ست دول في المنطقة هي البانيا والبوسنة والجبل الأسود ومقدونيا الشمالية وكوسوفو وصربيا.

وبدأت هذه الدول الست عملية تقارب مع الاتحاد الأوروبي، إلا أن كلا منها قطعت شوطاً مختلفاً على طريق الانضمام إلى الكتلة.

ومتصدرا السباق بين هذه الدول في نيل العضوية الأوروبية هما صربيا والجبل الأسود اللتان بدأتا منذ سنوات عديدة مفاوضات الانضمام.

وفي مارس 2020، أعطى الاتحاد الأوروبي الضوء الأخضر لبدء مفاوضات الانضمام مع كل من مقدونيا الشمالية والبانيا، لكن هذه المفاوضات لم تبدأ بعد.

أما البوسنة وكوسوفو فلا تتمتعان بعد بوضع المرشح لعضوية الاتحاد.

واقترت ميركل بأنه لا يزال أمام هذه الدول "طريق طويل لتقطعه" كي تنضم يوماً ما إلى الاتحاد الأوروبي.

ويرى مراقبون أن أنقرة أحسنت منذ سنوات استغلال عدم حسم بروتوكول هذه الدول للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، لتجعل منها حديقتهما الخلفية لترسيخ موطئ قدم في أوروبا.

محكمة أوروبية تُدين احتجاز تركيا لرئيس بلدية كردي

وقالت المحكمة، التي تعد الذراع القضائية لمجلس أوروبا في ستراسبورغ، "بالنسبة لنا فإن الأنشطة المزعومة ضد المدعي ذات طابع سياسي واضح".

وأضافت "بالنظر إلى الطبيعة الأساسية لحرية النقاش السياسي في مجتمع ديمقراطي، لم تجد المحكمة أي سبب مقنع لتبرير جديّة الإجراء موضوع الشكوى".

واعترفت أن "حرمان مقدم الطلب ممثل الشعب المنتخب، من حريته لهذه الفترة الزمنية بسبب أنشطته السياسية هو بمثابة تدخل لا يتناسب بشكل واضح مع الأهداف المشروعة المطبقة. الحرمان من الحرية لم يكن بالتالي ضرورياً في مجتمع ديمقراطي".

وتنص إدانة تركيا بشكل منظم من قبل المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان، لاسيما بالنسبة للسجن غير النظامي، وبما أنها انتهكت المادتين 5.3 (الحق في الحرية والأمن) و10 (حرية التعبير) من المعاهدة الأوروبية لحقوق الإنسان، فإن المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان تأمر تركيا بدفع 10 آلاف يورو لمقدم الطلب لقاء ضرر معنوي، وثلاثة آلاف يورو مقابل التكاليف والمحكمة".

ستراسبورغ (فرنسا) - أدانت المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان تركيا الثلاثاء، على خلفية احتجاز رئيس بلدية كردي كعقاب له على أنشطته وتصريحاته.

ورأت المحكمة في ذلك أنه إجراء "غير ضروري في مجتمع ديمقراطي". واتهمت السلطات التركية تونجر بكيرهان، رئيس بلدية مدينة سيرت التي تعد 130 ألف نسمة وتقع في جنوب شرق البلاد، بأنه "قام بالدعاية" لحزب العمال الكردستاني و"أنه عضو" فيه. وتصف إنقرة هذه المنظمة "إرهابية".

وانتُخب بكيرهان عام 2014 تحت مسمى "حزب السلام والديمقراطية" وهو حزب معارض، وأودع السجن دون محاكمة وأغفي من مهامه في 2016. وأطلق سراحه في أكتوبر 2019، لكن محكمة الجنابات في سيرت حكمت عليه بالسجن 10 سنوات و18 يوماً في الشهر نفسه. ولا تزال الإجراءات بحقه جارية.

وتلحظ المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان "أن مقدم الطلب قد خرم من حريته لمدة عامين و11 شهراً تقريباً، منها أكثر من عامين وثمانية أشهر في ظل نظام الاحتجاز السابق للمحاكمة". وترى أنه "لم تكن هناك دوافع كافية للأمر بحرمانه من حريته في انتظار المحاكمة".